دور المعلومات المحاسبية في تحليل طبيعة قرارات الإصلاح الاقتصادي

أ.د. عامر محمد سلمان

م.م. سعاد عدنان نعمان

جامعة بغداد

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختيار وتطبيق لمقاييس محاسبية بديلة اعتمادا على معلومات تلائم طريقة الإصلاح الاقتصادي للوحدات الاقتصادية العراقية، ولاسيما بعد المتغيرات الجديدة التي طرأت على البيئة المحلية الأمر الذي يتطلب تسليط الضوء على بدائل القياس المحاسبي ومحاولة انسجامها مع طرائق إصلاح تلك الوحدات، إذ لا يمكن أن يتم إصلاح الاقتصاد العراقي بدون الاهتمام أو الربط بينها وبين بدائل القياس المحاسبية المتاحة على وفق معلومات تنسجم مع عملية الأصلاح المنشودة، وقد جاءت إشكالية البحث في انحسار طرق الإصلاح في الخصخصة فقط نتيجة انعدام المعلومات المحاسبية الناتجة من فقدان تطبيق طرق القياس المحاسبية البديلة لاختيار الإصلاح الاقتصادي الأفضل، مما يثير تساؤل حول (هل أن بدائل القياس المحاسبية المستخدمة وفرت معلومات مفيدة ومنسجمة مع طرق الإصلاح الاقتصادي في الوحدات الاقتصادية المتعثرة)، ولتحقيق هدف البحث واثبات فرضياته قام الباحثان وبعد اجراءهما للمسح الميداني للوحدات الاقتصادية العراقية العائدة لوزارة الصناعة باختيار عينة مكونة من وحدتين اقتصاديتين والمتمثلة (بشركة العز العامة و مصنع بغداد للأثاث)، وتم الاطلاع على القوائم المالية العائدة لتلك الوحدات ومقارنتها للسنوات (2010 – 2014) لغرض احتساب المؤشرات المالية للوحدتين عينة البحث وصولاً إلى اختبار فرضية البحث، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكان ابرزها الآتي:

1- تعتمد الوحدات الاقتصادية العراقية ولاسيما الوحدات الاقتصادية عينة البحث على مدخل التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي لموجوداتها ولاسيما الثابتة، وذلك امتثالاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد المطبق فيها.

2- عدم تبني مداخل قياس محاسبية بديلة في الوحدات الاقتصادية عينة البحث على الرغم من وجود مؤشرات تدل على زيادة قيمة موجوداتها الثابتة، ولاسيما الأراضي، مما أدى إلى انخفاض قيمة تلك الوحدات.

وقد خرج البحث بمجموعة من التوصيات كان أبرزها:

1- إن المعلومات التي يفترض أن تتاح لمتخذ قرار الإصلاح الاقتصادي للوحدات المتعثرة هي تلك المتمثلة في بدائل القياس المحاسبي لطرق الإصلاح المتنوعة وبالتالي يؤدي إلى نتيجة من شأنها اختيار وتطبيق لمقياس بديل ممكن تطبيقه بالبيئة المحلية اعتماداً على معلومات تلائم طريقة الإصلاح الاقتصادي مما يعني تحقيق الهدف الثالث من أهداف هذا البحث.

2- ينبغي اختيار بديل القياس المحاسبي المناسب الذي يوفر المعلومات الملائمة والمتسمة بالخصائص النوعية التي تنسجم مع طريقة الإصلاح التي جرى اختيارها.

Abstract:

The research aims to select and apply the accounting alternative standards depending on the information which is appropriate with the economic reform ways of Iraqi economic units, especially after the new changes in the local environment, which requires to highlight on the accounting measurement alternatives and try to make it compatible with the modalities of the reform of these units, which could not be done without interest or linkage between them and the measurement alternatives accounting available according to the information that is consistent with the desired reform process, the research problem deals the reform ways in the privatization only as a result of the lack of accounting information resulting from the loss of better application of alternative accounting measurement methods for the selection of economic reform, which raises the question about (Is that the used alternative accounting measurement provided useful and consistent information with economic reform ways in stumbling economic units), and to achieve the goal of the research and prove the hypotheses the researchers after they conduct a field survey for the Iraqi Economic units belonging to the Ministry of Industry choosing a sample of two economic units, (Alaaz Public Company and Baghdad furniture factory), was found on the financial statements relating to such units and compared to the years (2010 - 2014) for the purpose of calculating financial indicators of the research sample of two units down to test the hypothesis, the research reached a set of conclusions as the following:

1. Iraqi economic units especially research sample economic units rely on historical cost accounting in the measurement of its assets, particularly fixed entrance, in compliance with the requirements of the standardized accounting system where applicable.
2. The lack of adoption of accounting entries to measure alternative economic units in the sample in spite of the existence of signs of increasing the value of fixed assets, especially land, resulting in a lower value of those units.

The research reached a series of recommendations including:

1. The information that is supposed to be available for the maker of economic reform decision of non-performing units are those of Accounting Measurement diverse methods of alternatives reform and thus lead to the conclusion that the selection and application of the scale of possible alternative application of the local environment depending on the information appropriate to the economic way of the reform, which means achieving the third goal of the aims of this research.

2. The appropriate accounting measure that provides an alternative and appropriate information and characterized by qualitative characteristics that are consistent with the way in which the reform was selected.

المقدّمة:

تسعى دول العالم التي تهدف إلى الحفاظ على اقتصادها الوطني التقليل قدر الإمكان من تعثر الوحدات الاقتصادية، وذلك بالعديد من الوسائل والطرق، والواقع أن الفكر المحاسبي لم يكن منعزلا عن البيئة الاقتصادية والمالية التي يعيشها البلد، إذ تتعرض نسبة كبيرة من الوحدات الاقتصادية العراقية للفشل (شركات متعثرة بسبب سياسات محاسبية يشوبها الضعف والتشكيك في قدرتها على مواكبة التطورات وسياسات السوق المفتوح. لذا كان لا بد من البحث حول إمكانية إيجاد الحلول الناجعة لتحقيق إصلاح لتلك الوحدات الاقتصادية من خلال طرق عديدة والمتمثلة (بالخصخصة، إعادة الهيكلة، الاندماج، حاضنات الأعمال).

إن مرحلة تحول الوحدات الاقتصادية المتعثرة نحو إحدى طرق الإصلاح المذكورة في أعلاه يصاحبها اختيار بديل محاسبي للقياس ينسجم مع طبيعة الطريقة البديلة للإصلاح مما يشكل تحدي غير يسير ينبغي التصدي له من قبل المحاسبين في العراق. وتأسيساً على ما سبق فقد جاء هذا البحث في محاولة للربط بين طرق الإصلاح الاقتصادي كخيار استراتيجي للوحدات الاقتصادية العراقية المتعثرة، وذلك من خلال جدل فكري ومعرفي لكل طريقة من طرق الإصلاح الاقتصادي وبين بدائل القياس المحاسبية المتاحة والمناسبة أو المتناغمة مع كل طريقة من طرق الإصلاح الاقتصادي المذكورة.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

لقد واجهت الوحدات الاقتصادية العراقية منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي ولحد الآن العديد من المشاكل ولعل أبرزها يتمثل في محدودية أنشطة تلك الوحدات ورتابتها، علاوة على تحقيقها عوائد ضعيفة غير مشجعة، أدى كل ذلك إلى دفع مدراء تلك الوحدات إلى انحسار مجالات التفكير في تطوير أنشطة تلك الوحدات وانعكاس ذلك على التفكير الجدي بخصخصة تلك الوحدات. والمشكلة هنا تتركز في انحسار طرق الإصلاح في الخصخصة فقط نتيجة انعدام المعلومات المحاسبية الناتجة من فقدان تطبيق طرق القياس المحاسبية البديلة لاختيار الإصلاح الاقتصادي الأفضل، مما يثير تساؤل يتمحور (هل أن بدائل القياس المحاسبية المستخدمة وفرت معلومات مفيدة ومنسجمة مع طرق الإصلاح الاقتصادي في الوحدات الاقتصادية المتعثرة).

2. هدف البحث

يهدف البحث إلى اختيار وتطبيق لمقاييس محاسبية بديلة اعتمادا على معلومات تلائم طريقة الإصلاح الاقتصادي للوحدات الاقتصادية العراقية.

3. فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية رئيسية مفادها: أن بدائل القياس المحاسبي توفر معلومات تساعد في تحليل قرارات الإصلاح الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المتعثرة.

4. أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من المتغيرات الجديدة التي طرأت على البيئة المحلية الأمر الذي يتطلب تسليط الضوء على بدائل القياس المحاسبي ومحاولة انسجامها مع طرائق إصلاح تلك الوحدات، إذ لا يمكن أن يتم إصلاح الاقتصاد العراقي بدون الاهتمام أو الربط بينها وبين بدائل القياس المحاسبية المتاحة.

المبحث الثاني: تحليل طبيعة قرارات الإصلاح الاقتصادي للبيئة العراقية

أولا: مفهوم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية

ينبغي أن يتم التمييز بين القرار وعملية اتخاذ القرار، فالقرار يعني عملية الاختيار بين بديلين أو أكثر، لكن عملية اتخاذ القرار تعني العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى القرار (حسين والساعد، 2001: 17) ، بينما (طعمة، 2010) ميز بين عملية صنع القرار وعملية اتخاذ القرار، إذ أشار إلى عملية صنع القرار بأنها: "العملية التي يتم من خلالها تحديد المشكلة والبدائل المتاحة ثم دراستها للوصول إلى حل لتلك المشكلة"، أي هي كل الجهود المبذولة قبل إجراء عملية الاختيار وبعدها، أما عملية اتخاذ القرار فتمثل ناتج عملية صنع القرار، بينما القرار يعني اختيار البديل الأفضل (طعمة، 2010: 20) .

وفي السياق ذاته أشار (Stephen, 2002) إلى أنه: "من الصعوبة بمكان التمييز بين السبب (صنع القرار) والنتيجة (اتخاذ القرار) لأن هذه العملية مكان حدوثها العقل البشري وفيه استحالة التمييز بين السبب والنتيجة (Stephen, 2002: 9).

أما (Lunenburg, 2010) فعرف عملية اتخاذ القرار بأنها " عملية اختيار بين عدد من الخيارات المتاحة لتحقيق النتائج المطلوبة" (Lunenburg, 2010: 2).

وأن عملية اتخاذ القرارات من العمليات المهمة في الوحدة الاقتصادية، إذ أشار (Render, 2006) إلى أن: " نجاح الوحدة الاقتصادية أو فشلها في عملها يعتمد على القرارات التي يتم اتخاذها، وأن هذه العملية (اتخاذ القرار) لا بد أن يحدث تغييراً في الوحدة الاقتصادية ولغرض تحقيق ذلك الهدف يستلزم توافر العديد من المتطلبات التي تمكنها من الوصول إلى ترشيد قراراتها وتحقيق أهدافها، ولأجل الوصول

إلى ذلك على الوحدة الاقتصادية جمع البيانات المتوفرة والبدائل المحتملة لأن اتخاذ قرار خاطئ يعني الفشل لهذه الوحدة مما يجعلها تفقد مركزها في سوق المنافسة (Render, 2006: 68).

ومما سبق يتضح للباحثين أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية اختيار أفضل البدائل المتاحة لمشكلة ما بعد جمع المعلومات والبيانات الكافية عنها واستنباط العديد من البدائل والتي تشكل حل لها ومن ثم متابعة تنفيذ القرار المتخذ وتصحيح الانحرافات إن وجدت ولأجله لا بد من تفعيل دور المعلومات المحاسبية والمتسمة بالخصائص النوعية قبل اتخاذ القرارات الاقتصادية وجعلها (المعلومات المحاسبية) دافع ومحفز يثير اهتمام المدراء بوحداتهم الاقتصادية وتطوير أنشطتها وتعزيز المكانة الاقتصادية لتلك الوحدات ورفع كفاءتها وفاعليتها بعملها، وبالتالي عدم انحسار تفكير مدراء تلك الوحدات فقط في الخصخصة ومحاولة إيجاد طرق أخرى تتناسب مع وضع الوحدة الاقتصادية العراقية المتعثرة من جهة ومع البيئة المحلية والقطاع الذي تنتمي إليه الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى.

ثانيا: مراحل عملية اتخاذ قرارات إصلاح الوحدات الاقتصادية المتعثرة

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل لأجل اختيار البديل الأفضل وهي (Adair, 2007: 24 – 28):

1- **المرحلة الأولى/ تحديد المشكلة (توصيف مشكلة التعثر)** : تعد المرحلة الأولى مهمة جدا إذ من خلالها يتم تحديد المشكلة وتحديد الهدف من القرار، لذلك ينبغي أن يعلم متخذ القرار ما يريد تحقيقه بوضوح وما الذي يريد أن يحصل عليه وإلا فأن إتمام عملية اتخاذ القرار سيكون ضبابياً فتحديد المشكلة يتطلب التعرف على جميع جوانبها بشكل دقيق وصحيح، فقد يكون إنكار وجود المشكلة هو الخطوة الأولى التي تمنع السير في طريق حلها.

2- **المرحلة الثانية/ جمع المعلومات ذات الصلة:** يتم في هذه المرحلة جمع المعلومات وبشرط أن تكون تلك المعلومات ذات علاقة مباشرة بالمشكلة إذ أن بعضها يكون متوفر وبوضوح والبعض الآخر غير متوفر، ولأجل ذلك لا بد من التمييز بين المعلومات المطلوبة والمعلومات المتاحة، والشكل الآتي يوضح منطقة تقاطع المعلومات المطلوبة مع المعلومات المتاحة، إذ كلما اتسعت هذه المنطقة انخفضت درجة عدم التأكد وهو المطلوب.

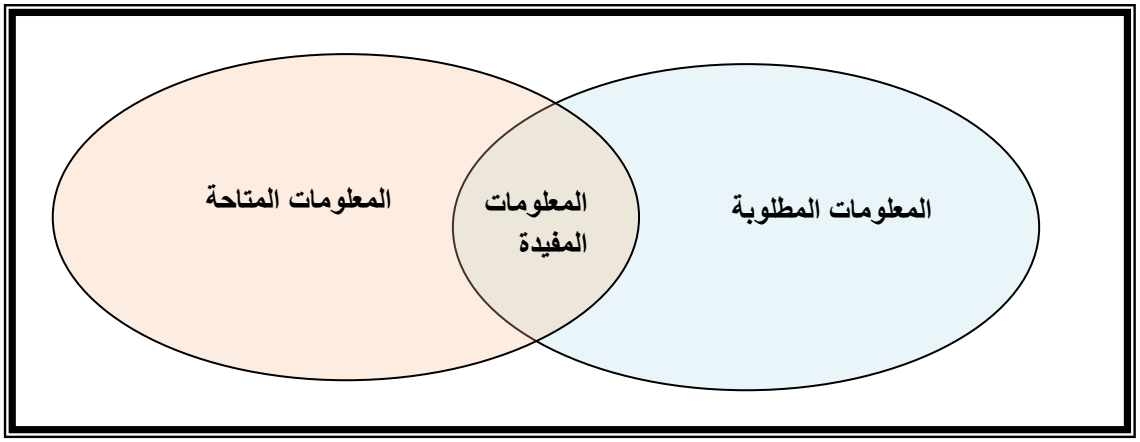

شكل (1) فئات المعلومات

المصدر: Adair, J., "Decision Making and problem solving Strategies 3rd, 2007: (26).

ولمحاولة ربط الشكل أعلاه بموضوع البحث يرى الباحثين أن المعلومات المتاحة هي تلك المتمثلة في بدائل القياس المحاسبي وطرق الإصلاح المتنوعة، لكن المعلومات المطلوبة متمثلة في إمكانية تطبيق أي من مداخل القياس في البيئة المحلية وأي طريقة إصلاح مناسبة للبيئة المحلية أيضاً، أما المعلومات المفيدة فتتمثل في مدخل القياس الذي يمكن تطبيقه في البيئة المحلية والذي ينسجم مع طريقة الاصلاح الاقتصادي المختارة وممكنة التطبيق في البيئة المحلية وبالتالي يؤدي إلى نتيجة من شأنها اختيار وتطبيق لمقياس محاسبي بديل اعتماداً على معلومات تلائم طريقة الإصلاح الاقتصادي مما يعني تحقيق هدف هذا البحث، والشكل الآتي يوضح ذلك:

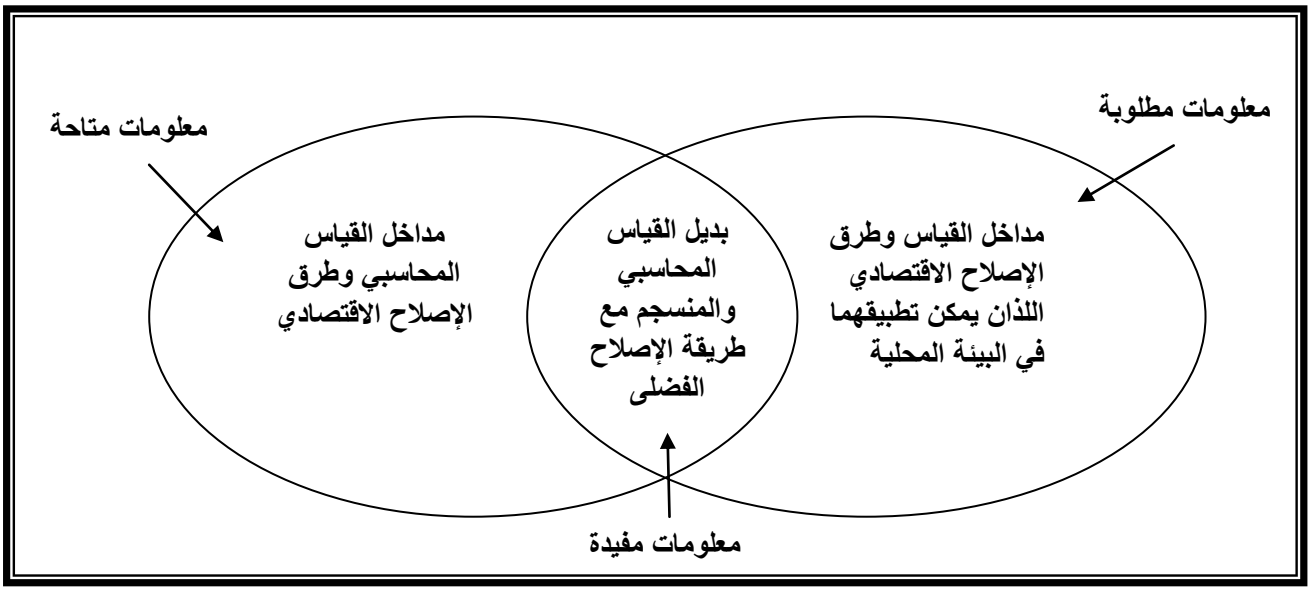

المصدر: من إعداد الباحثين شكل (1) انسجام مداخل القياس المحاسبي وطرق الإصلاح في البيئة المحلية

1- **المرحلة الثالثة/ وضع البدائل (تنمية الحلول البديلة لمشكلة التعثر):**

ينبغي على متخذي القرار أن يبذلوا ما يكفي من الوقت والتفكير للوصول إلى أكبر قدر ممكن من البدائل المتاحة وعلى الأقل ثلاثة أو أربعة خيارات، وبعد ذلك يتم تقييم تلك الخيارات من أجل تحديد الخيارات الممكنة وتحديد نقاط القوة والضعف لكل بديل ومن ثم اختيارها وحصرها في ثلاثة خيارات ثم بديلين ثم الوصول إلى البديل الأفضل وهذا يتطلب وجود معايير محددة ينبغي الالتزام بها عند المفاضلة بين البدائل مثل إمكانية التطبيق والكلفة والوقت والمخاطرة. (طعمة، 2010: 25)

ويرى الباحثين بما أنه تم التطرق إلى أربع بدائل لطرق الإصلاح فلا بد أن تتم عملية المفاضلة والاختيار بينهما حسب المعايير السابقة (إمكانية التطبيق، الكلفة، الوقت، المخاطرة) والتي تم تحديدها مسبقاً من قبل متخذ القرار في بداية العملية.

2- **المرحلة الرابعة / اختيار البديل الأفضل (اتخاذ قرار الاصلاح):** تم في المرحلة السابقة تقييم البدائل وتم تحديد لكل منها مزاياه وعيوبه ونقاط القوة والضعف فيه وبعدها تأتي مرحلة الاختيار وهي المرحلة الحاسمة لعملية اتخاذ القرار فيتم من خلالها اختيار البديل الذي يتمتع بأكبر قدر من المزايا وأقل قدر من العيوب مع مراعاة المعايير السابقة للاختيار. (Adair, 2007: 28)

ويرى الباحثين أن عملية اختيار البديل الأفضل لطريقة الإصلاح الاقتصادي من قبل متخذ القرار من شأنه تحسين المؤشرات المالية للوحدة الاقتصادية وحسب اختيار بديل القياس المحاسبي الذي ينسجم مع طريقة الاصلاح المختارة استناداً إلى المعايير التي تم الاشارة إليها، والذي يعني تحقيق الفرضية الأولى من هذا البحث بعد إثباتها بالجانب العملي.

3- **المرحلة الخامسة/(تنفيذ وتقويم القرار):** في هذه المرحلة يتم تنفيذ الحل أو البديل الذي وقع عليه الاختيار، أي نقله إلى الواقع العملي، ومن ثم متابعة آثار تنفيذه وهي من المراحل المهمة لنجاح الوحدة الاقتصادية إذ عن طريق المتابعة يتم التعرف على ما إذ كانت مشكلة التعثر ما زالت قائمة أم أنها قد انتهت، وما إذا كان البديل المستخدم قد أدى إلى مشاكل أخرى أو أثار سلبية تحتاج حلاً أم لا (كنعان، 2009: 165)، ويرى الباحثين في هذه المرحلة ينبغي على اللجنة أو الهيئة المشرفة على الإصلاح الاقتصادي أن تتابع القرار المتخذ، وهل فعلاً تم تنفيذه بشكل صحيح؟ وهل أدى القرار إلى حل المشكلة بشكل نهائي؟ وما هي نسبة حل المشكلة إذا حلت بشكل جزئي؟ وهل النسبة مناسبة؟ هل يحتاج القرار إلى قرار لتقويمه او رفضه وإيجاد حل آخر؟ وما هي الآثار سواء أكانت إيجابية أو سلبية للقرار المتخذ؟ لكن هل هذا موجود فعلاً في واقع الوحدات الاقتصادية العراقية والتي يتم فيها أخذ قرار اقتصادي بشأن إصلاحها، وهذا ما سيتم إيضاحه في الجانب العملي من هذا البحث. ومن خلال ما سبق ولكون مرحلة

تحديد المشكلة (توصيف مشكلة التعثر) وطرق الإصلاح الاقتصادي المناسبة من أبرز المشاكل التي يواجهها متخذ قرار الإصلاح الاقتصادي سيتم تتناولها بشيء من التفصيل وبحسب الجدول (1):

جدول (1) مشاكل الوحدات الاقتصادية المتعثرة وطرق إصلاحها

المشكلة الرئيسة	المشكلة الفرعية	طرق الإصلاح الاقتصادي المناسبة
مالية	نقص سيولة	إعادة هيكلة مالية عن طريق على سبيل المثال زيادة رأس مال الوحدة الاقتصادية.
	انخفاض ربحية لسنة واحدة	إعادة هيكلة مالية والتخلص من الأسباب المؤدية إلى انخفاض الربحية.
	انخفاض ربحية مقارنة مع الوحدات المماثلة	اندماج الوحدة الاقتصادية مع الوحدات المماثلة لها ورفع ربحيتها.
	خسائر مالية متراكمة لأكثر من 3 سنوات	خصخصة الوحدة الاقتصادية .
إدارية	إدارة ضعيفة	إعادة هيكلة الإدارة واستبدالها بإدارة قوية.
	تدخل الدولة وفرض القوانين التي تخص الوحدات الاقتصادية في القطاع العام	إعادة هيكلة مجلس الإدارة وإعادة هيكلة القوانين التي تناسب القطاع العام.
عمالة	عمالة فائضة بأجور يومية	إعادة هيكلة العمالة وتسريح عمال الأجور اليومية.
	عمالة فائضة على الملاك الدائم	إعادة هيكلة العمالة ونقلهم إلى وحدات اقتصادية بحاجة لهم أو نقل خدماتهم إلى مركز تنمية الأعمال المزمع إنشاءه في العراق أو سن قانون التقاعد في سن مبكر.
تسويقية	دخول بضائع وحدات اقتصادية عالمية إلى السوق المحلي	اندماج الوحدات الاقتصادية العراقية مع الوحدات العالمية أو محاكاة البضائع المحلية للبضائع المستوردة والتنافس معها.
	تراكم المخزون	إعادة هيكلة عن طريق تحسين السيولة المالية للوحدة الاقتصادية وتعزيز قدرتها الائتمانية ومحاولة ترويج البضاعة إلى مناطق وأسواق جديدة.
انتاجية	توقف خط انتاجي	اعادة هيكلة الخط الانتاجي المتوقف وحل المشكلة.
	انخفاض الانتاجية في كل الخطوط ولعدة سنوات	خصخصة الوحدة الاقتصادية.
	ارتفاع تكاليف التشغيل أو انخفاض جودة المنتج	اعادة هيكلة العملية التشغيلية .

المصدر: إعداد الباحثين

إذ يرى الباحثين بأن مرحلة تحديد المشكلة في الوحدات الاقتصادية العراقية المتعثرة ضرورية جداً لما لها من انعكاسات على حلها بالشكل الصحيح فهل هي مشكلة (مالية، إدارية، عمالة، تسويقية، إنتاجية)؟ على سبيل المثال فتحديد المشكلة يُمكن من جمع المعلومات الصحيحة والمتوفرة حولها وبالتالي اتخاذ القرار المناسب والمتمثل باختيار طريقة الإصلاح الاقتصادي الفضلى. فلو كانت تلك الطريقة هي الخصخصة بسبب انخفاض انتاجية وربحية بعض وحدات القطاع العام أو كانت طريقة الاصلاح هي الاندماج بسبب مشاكل تسويقية أثرت ببعض الوحدات الاقتصادية مما حال دون تمكنها من المنافسة بسبب دخول وحدات اقتصادية عالمية للسوق المحلي أو لتعزيز القدرة الائتمانية وتحسين سيولتها أما إذا كانت طريقة الاصلاح الاقتصادي هي إعادة الهيكلة فالمشكلة التي أدت إلى تعثرها تتعلق بنظم وأساليب العمل بتلك الوحدات الاقتصادية والتي أدت إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والانتاج وانخفاض جودة المنتج.

ثالثا: أنواع قرارات الإصلاح الاقتصادي

تتعدد أنواع القرارات بسبب اختلاف معايير وتباين وجهات نظر المختصين حولها، وفيما يلي أهم التصنيفات:

1- قرارات وفقاً للوظائف الأساسية بالشركة وهي المتعلقة بالأفراد، الإدارة، الإنتاج، التسويق، التمويل.

2- قرارات وفقاً لأهميتها وهي تنفيذية، تكتيكية، إستراتيجية. (كنعان، 2009: 249 – 255)

إذ يشير (Dimances and Dwenger, 1996) بأن : " القرارات الستراتيجية المعقدة تحقق النجاح للوحدة الاقتصادية عندما تتوافر كافة المعلومات عنها، وأن دعم وإسناد القرارات المعقدة تعّد عملية مهمة في عمليات المنافسة والإصلاح ويشير أيضاً إلى أن هذا الدعم ليس كافياً لنجاح الوحدة الاقتصادية، فالخبرة والثقافة والمعرفة المتراكمة لمديري الإدارة العليا المسؤولين عن اتخاذ القرارات الستراتيجية واطلاعهم الواسع، جميعها عوامل تساعد في تحقيق ذلك النجاح وتطوير عمليات اتخاذ القرار الستراتيجي. (Dimances and Dwenger, 1996: 174-181)

3- قرارات وفقاً لبرمجتها أو جدولتها وهي قرارات مبرمجة وقرارات غير مبرمجة (Daft, 2004: 6)

4- قرارات وفقاً لظروف اتخاذها وهي قرارات في ظل التأكد، قرارات في ظل عدم التأكد، قرارات في ظل حالة المخاطرة (جلدة، 2009: 9).

5- قرارات وفقاً لمتخذها وهي قرارات فردية (أوتوقراطية) وقرارات جماعية (ديمقراطية) (Burtam and Thakur, 2000: 111).

وفي السياق ذاته أشار كل من (Huezynskiand Buchanan, 2001) إلى أن : "القرارات الجماعية الستراتيجية ذات جودة أعلى من القرارات الفردية، فالجماعية الستراتيجية تخضع لأحكام الخبراء فضلاً عن أن مشكلة القرار المعقدة التي تتطلب توافر بيانات ومعلومات ذات جودة عالية وقدر كبير من المعرفة والخبرة، من أجل البحث والتقصي عن أبعاد المشكلة وصنع القرارات الستراتيجية الصائبة لحلها، وأن ذلك سوف ينعكس على جودة عمل المجموعة التي اعتمدت على القرارات التي قامت بصنعها.(Huezynski and Buchanan, 2001: 751).

6- قرارات وفقاً لبعدها الزمني وهي قرارات قصيرة الأجل وقرارات طويلة الأجل

(Horngren and Others, 2012: 419)

يرى الباحثين أن قرار الإصلاح يعّد من القرارات الستراتيجية المعقدة والمهمة للوحدة الاقتصادية ولا سيما في اختيار بديل القياس المحاسبي المناسب والذي يوفر المعلومات الملائمة والمتسمة بالخصائص النوعية التي تنسجم مع طريقة الإصلاح الذي تم اختياره. وكذلك بأن قرار الإصلاح لا بد من أن يكون قرار جماعي في أي وحدة اقتصادية وذلك من خلال تعاون محاسبيها مع الإدارة العليا في تقديمهم لمعلومات مالية ومحاسبية تساعد الإدارة بتنفيذ طريقة الإصلاح المختارة والمنسجمة مع تلك المعلومات والتي تعالج تعثر الوحدة الاقتصادية العراقية، فضلا عن أن قرارات الإصلاح الاقتصادي هي من القرارات الطويلة الأجل لأن بعضها يحتاج إلى وقت طويل لتنفيذه والبعض الآخر يحتاج إلى وقت ليأتي بالعوائد المرسومة له، وقد يكون قرار الإصلاح له تأثير على الوحدة الاقتصادية ولفترة طويلة من الزمن، بل قد يغير مجرى عمل الوحدة الاقتصادية وعلى سبيل المثال ، قرار الإصلاح الاقتصادي والمتمثل بخصخصة الوحدات الاقتصادية يعني انتقالها من القطاع العام والتخطيط المركزي إلى القطاع الخاص والسوق التنافسي مما ينعكس على العملية الإنتاجية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية وبشكل مباشر.

رابعاً: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات

تهدف المحاسبة المالية إلى توفير معلومات محاسبية لمتخذي القرارات، وأن الوظيفة الأساسية لتلك المعلومات هو زيادة المعرفة وتخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، إذ لا يمكن لأي مستوى إداري أن يتخذ قرار بشأن أي وظيفة من وظائف الإدارة إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية والشكل الآتي يوضح اعتماد كل مستوى من مستويات الإدارة على مستويات المعلومات والقرارات المتعددة عند كل وظيفة من وظائف الوحدة الاقتصادية (Laudan and Laudan, 2010: 55).

شكل (3) مستويات الإدارة وعلاقتها بالقرارات والمعلومات

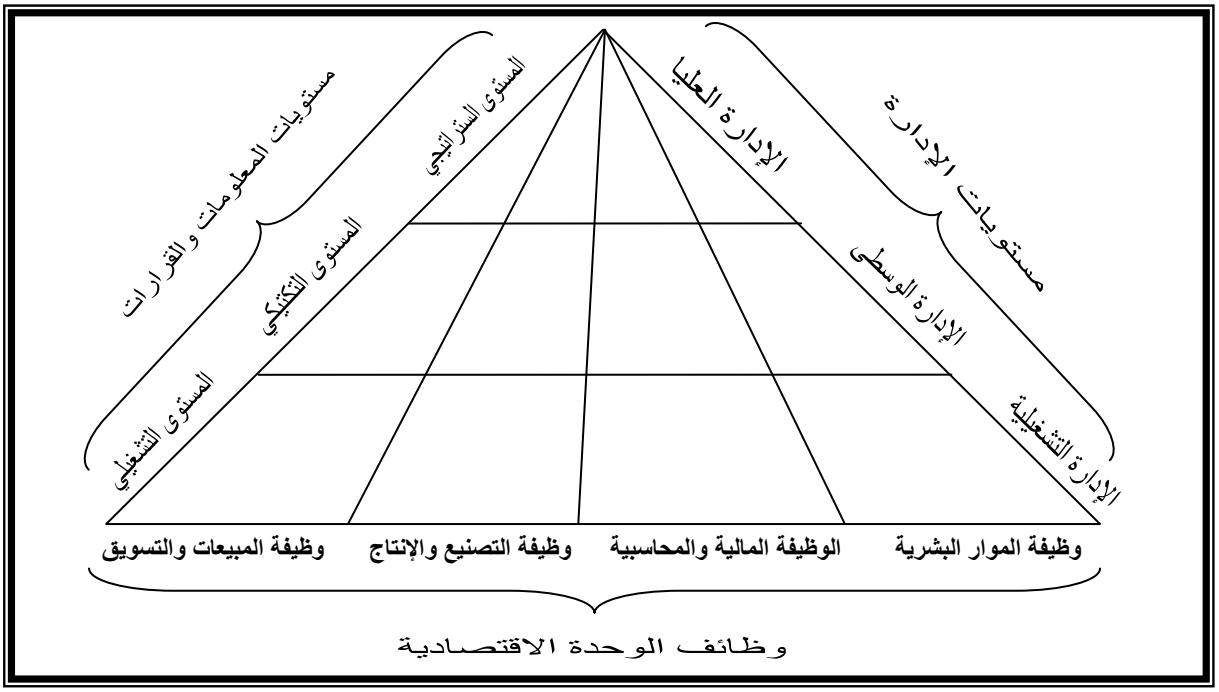

Source: Laudon, K.Laudon,J., "Management Information System: Managing The Digital firm" //the d., New Jersey: Upper Saddle River, 2010: 55.

ويتضح من الشكل السابق أهمية المعلومات المحاسبية لكل الوحدة الاقتصادية وبمختلف مستوياتها كونها تشكل معيناً أساسياً للإدارة على مختلف المستويات ولاسيما العليا منها صاحبة القرار الاستراتيجي، والذي يعّد قرار الإصلاح الاقتصادي أهمها لما لها (المعلومات المحاسبية) من تأثير على الأهداف الستراتيجية للوحدة الاقتصادية وبالتالي على قيمة الوحدة، ولكي تتحقق أهداف المعلومات المحاسبية والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرارات (متخذ قرار الإصلاح الاقتصادي)، لابد أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية .

خامساً: أنواع المعلومات المحاسبية

يمكن تبويب المعلومات المحاسبية إلى (Library, lugaza.edu:5) :

1- معلومات تاريخية مالية وهي تختص بتوفير معلومات عن العمليات الاقتصادية كافة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية وهي معلومات فعلية وتستفاد منها اللجان الخارجية (مستخدم المعلومة الخارجي).

2- معلومات عن التخطيط والرقابة وهي تختص بالتوجه نحو تحسين أداء الوحدة الاقتصادية وتحديد أوجه انخفاض الكفاءة وإعداد الموازنات التخطيطية واعتماد التكاليف المعيارية واستخدامها في الرقابة وتقييم الأداء.

3- معلومات لحل المشكلات وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينهم وتعّد ضرورية للأمور غير الروتينية مما يعني عدم اتصافها بصفة الدورية واستخدامها في التخطيط طويل الأجل.

ويرى الباحثين أن النوع الأخير من المعلومات المحاسبية هو ما تحتاجه قرارات الإصلاح على ضوء ما توفره تلك المعلومات من خلال اختيار بديل القياس المحاسبي الذي يتلائم مع طريقة الإصلاح الاقتصادي المختارة من قبل الإدارة كبديل اصلاح مفضَل.

المبحث الثالث: طبيعة قرارات الإصلاح للبيئة العراقية وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية في ضوء اختيار البديل المناسب

ان القطاع العام منوط به تحقيق عدد من الأهداف الاجتماعية والسياسية إلى جانب الأهداف الاقتصادية، وغالباً ما تكون هذه الأهداف متضاربة ومتباعدة ويصعب تحقيقها في وقت واحد فقرار الإصلاح في القطاع العام أياً كان نوعه يحتاج إلى تحديد قيمة للوحدة الاقتصادية بدقة، إذ تواجه عملية التقييم صعوبات عديدة أولها متمثلة في صعوبة تقييم الوحدات الاقتصادية الخاسرة، وثانيهما تقييم الوحدات الاقتصادية الرابحة، وأن مقدار الأرباح لا يعكس بالضرورة القيمة السوقية لموجودات الوحدة، وثالثهما هو عدم وجود أسواق مالية على اعتبار أن القيمة السوقية هي المحك الحقيقي لمعرفة قيمة الوحدة الاقتصادية العامة (الأديمي، 2001: 363)

وفيما يلي تحليل لطبيعة قرارات الإصلاح للبيئة العراقية وحاجتها للمعلومات المحاسبية على ضوء بدائل القياس وسيتم التركيز في هذا المبحث على قرار الاندماج كإحدى طرق الإصلاح الاقتصادي للبيئة العراقية والذي سيتم استخدامه بالجانب العملي :

أ -قرار الخصخصة وحاجته للمعلومات المحاسبية في البيئة العراقية

يعّد دور المعلومات المحاسبية في عملية الخصخصة والمتمثل في تقييم الوحدات الاقتصادية التي يتقرر خصخصتها مهم جداً، إذ أن عملية التقييم هذه هي إحدى مقومات نجاح قرار الخصخصة، لأن عملية تقييم الوحدات الاقتصادية لأغراض الخصخصة مشكلة تتعرض لها جميع الدول ولا سيما النامية منها لأسباب منها ضعف الأسواق المالية، عدم توفر المعلومات عن أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي بشكل دقيق، عدم وجود الخبرة في مجال التقييم .اذ تساهم المعلومات المحاسبية في اقتصاد السوق المفتوح في تخصيص الموارد الاقتصادية على مستوى المجتمع، بينما في اقتصاد التخطيط المركزي يتم تخصيص تلك الموارد غالباً بقرارات وقوانين حكومية (عسيري، 2000: 218).

هناك عدة أنواع للخصخصة (اساليب الخصخصة) كطريقة من طرق الإصلاح الاقتصادي كالتفويض والاحلال والتصفية تقابلها بدائل القياس (كصافي القيمة القابلة للتحقق والكلفة الاستبدالية ومدخل القيمة

الحالية) ويأتي هنا دور الادارة لتحديد طريقة الإصلاح المتمثلة باختيار أحد أساليب الخصخصة أعلاه على ضوء بديل القياس المحاسبي الملائم لهذا الأسلوب من الاصلاح.

ثانيا- قرار الاندماج وحاجته للمعلومات المحاسبية في البيئة العراقية

يعّد قرار الاندماج من القرارات الاستثمارية الستراتيجية في أي وحدة اقتصادية لأن شراء وحدة اقتصادية لوحدة اقتصادية أخرى أو الاتحاد معها أو السيطرة عليها يعني استثماراً بالنسبة للوحدة الاقتصادية المدمجة (المشترية) ويتطلب تنفيذ هذا القرار تطبيق التعليمات لاتخاذ أي قرار استثماري آخر والمتعلقة بدراسة الربحية والعائد والتكلفة، ومن هذا المنطلق ينبغي على متخذ قرار الاندماج أن يتوخى الدقة والحيطة والحذر، وهنا يظهر بشكل واضح دور المعلومات المحاسبية والتحليل المالي التي تعمل على ترشيد قرار الاندماج من خلال المساهمة في أصعب مرحلة من مراحل الاندماج وهي عملية التقييم، فضلاً عن تحديد بديل القياس المحاسبي الملائم لأجل تسديد قيمة الوحدة الاقتصادية المشتراة وإكمال عملية الاندماج (بن منصور، 2010: 86).

إذ إن عملية الاندماج تبدأ بتحديد قيمة الوحدة الاقتصادية المندمجة (المستهدفة) في السوق المستقلة ومن ثم يتم التركيز على التغيرات في التدفقات النقدية والتي تنتج عن الاندماج، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا ينبغي أن تكون قيمة الوحدتين الاقتصاديتين وهما مندمجتان أكبر من قيمتهما وهما متفرقتين؟ (Brealey and Others, 2007: 586)

وفي السياق ذاته أشار حماد إلى أن المعلومات المحاسبية ضرورية جداً لعمل المحلل المالي عند تحليل عملية اندماج مقترحة لتحديد ما إذا كانت عملية الاندماج تُخلق ثروة جديدة لمساهمي الوحدة الاقتصادية المشترية والمستهدفة أو ما إذا كانت مدفوعة برغبة المديرين في زيادة سلطتهم وهيبتهم (حماد، 2003: 4). وأن التحليل المالي قد يشتمل على الآتي (حماد، لمصدر سابق: 14 – 15):

أ- معرفة الدوافع الكامنة وراء عملية الاندماج وأية منافع تتوقع الوحدات الاقتصادية المشترية أو المستهدفة أن تحصل عليها من خلال الإفصاحات العامة.

ب- مقارنة صناعات الوحدات الاقتصادية المشترية والمستهدفة، هل الوحدات مرتبطة ارتباطاً أفقياً أم رأسياً؟ وما مدى وثاقة علاقات العمل بينها؟ وإذا كانت الوحدات غير مرتبطة ببعضها فهل الوحدات المشترية يتوفر لديها سيولة نقدية كبيرة ولا ترغب في إجراء المزيد من توزيعات الأرباح على المساهمين.

ج- تقييم نواحي التشغيل للوحدة الاقتصادية المشترية والمستهدفة، هل توجد نقاط تكاملية؟ فعلى سبيل المثال هل تمتلك إحدى الوحدتين مجموعة بحثية قوية والأخرى شبكة توزيع قوية؟.

د- مقارنة أداء الوحدتين الاقتصاديتين قبل الاندماج، إذ من المحتمل أن تشمل مقاييس الأداء العائد على حقوق المساهمين والهوامش الإجمالية والنسبة بين النفقات العامة والإدارية إلى المبيعات ونسب إدارة رأس المال العامل، وبناءً على هذه المقاييس يتم التساؤل هل تعاني الوحدة الاقتصادية المستهدفة من سوء الإدارة؟ وهل الوحدة الاقتصادية المشترية تعمل في صناعة متدهورة وتبحث عن توجهات جديدة؟

ه- تقييم الموقف الضريبي لكلا الوحدتين الاقتصاديتين، وما هي النسب الضريبية المتوسطة والحدية الجارية للوحدة الاقتصادية المشترية والمستهدفة؟ هل يوجد لدى الوحدة الاقتصادية المشترية ترحيلات خسارة تشغيلية بينما يوجد لدى الوحدة الاقتصادية المستهدفة أرباح خاضعة للضرائب؟ وهذا التحليل من شأنه أن يساعد على فهم المنافع التي يمكن أن تولدها عملية الإندماج، أن وجدت.

وفي السياق ذاته أشار (ماهر، 2003) إلى أن قرار الاندماج يحتاج إلى معلومات محاسبية لأجل تقييم الوحدة الاقتصادية المزمع اندماجها، وأن هذا التقييم أو قيمة الوحدة الاقتصادية يكون استرشادياً عند التفاوض مع الوحدة الاقتصادية المستهدفة، وهو يختلف عن التقييم لأغراض التصفية (الخصخصة) لأن الأسلوب المتبع في التقييم بغرض التصفية يختلف عن الأسلوب المتبع بغرض الاندماج، إذ يتم التقييم في الاندماج بأحد الطرق الآتية (ماهر،2003: 231 – 232) :

أ- التقييم على أساس العوائد المتوقعة والذي يعني رسملة الأرباح المتوقعة، رسملة التدفقات النقدية المتوقعة، القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، والمشكلة الرئيسة التي تواجه هذه الطرق هي كيفية تقدير كل من الفترة التي يتوقع أن تتحقق فيها الأرباح، معدل الرسملة أو سعر الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية، تقدير الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة، تقوم هذه الطرق على تحديد القيمة على ضوء الأرقام الواردة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية المدمجة، وهذه القوائم تتضمن أوجه قصور عديدة ينبغي أخذها بالاعتبار عند تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية المدمجة.

ب- التقييم على أساس الموجودات ويتم ذلك على أساس القيمة المتوقعة لصافي الموجودات أو القيمة السوقية لصافي الموجودات.

يشير كل من (Nielsen and Bierregaard) إلى أن المستثمر يمكن أن يحصل على فكرة أولية عن الوحدة الاقتصادية المزمع اندماجها قبل أن يتخذ القرار بالاندماج من خلال استخدام مقياس العائد على الموجودات (ROA) إذ أن المقياس يعطي المستثمر فكرة حول كيف الوحدة الاقتصادية تكون فاعلة في تحويل الموجودات إلى أرباح، وأن مقياس (ROA) يفضل في مقارنة الأداء ما بين الوحدات الاقتصادية لأنه يقيس القيمة الكلية لكل رأس المال المستثمر بما فيها الدين وهو يختلف تماماً

وبصورة جوهرية بين الوحدات الاقتصادية ويعتمد وبشكل كبير في الوحدات الاقتصادية الصناعية، لأن كثافة رأس المال في الصناعة تتطلب استثمارات كبيرة في الموجودات مقارنة مع قطاع الخدمات.

(Nielsen and Bierregaard, 2010: 77)

وأن (ROA) أحد المقاييس الذي يسعى الباحثين لتطبيقه على عينة البحث فضلا عن أن قرار اندماج الوحدات الاقتصادية العراقية يتميز عن قرارات الاندماج في الوحدات الاقتصادية الأخرى لما للبيئة المحلية من ميزات تنفرد بها عن بيئة الأعمال والمحاسبة العالمية، فلا بد من أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاندماج في البيئة المحلية لأنه على سبيل المثال وليس الحصر من الصعب تحديد التدفقات النقدية المتوقعة لأي وحدة اقتصادية عراقية بسهولة بسبب ارتباطها بالمستقبل المتقلب للبيئة المحلية وصعوبة التنبؤات في ظل هكذا ظروف، أو في كيفية استعمال سعر خصم مناسب ودقيق لأجل احتساب القيمة الحالية، لذلك ينبغي على متخذ القرار استخدام بديل قياس محاسبي يوفر معلومات ذات خصائص نوعية تلائم البيئة المحلية وينسجم مع قرار الإصلاح المتخذ والملائم مع طبيعة الوحدات الاقتصادية العراقية.

وعودة إلى أنواع الاندماج ومدى ملائمة مداخل القياس المحاسبية البديلة لكل نوع مع الأخذ بنظر الاعتبار البيئة العراقية ، ففي الاندماج القانوني يتم التركيز فيما لو كانت الوحدة الاقتصادية المتعثرة سوف تكون الوحدة الاقتصادية الدامجة لأن النوع الثاني فيما لو كانت الوحدة الاقتصادية مندمجة فهذا يعني إحلالها وذوبانها في الاندماج والحالة هنا تشبه التصفية بالخصخصة إلى حد كبير، فلو ارتأت الوحدات الاقتصادية العراقية المتعثرة أن تصبح وحدة اقتصادية دامجة وفي ظل الاندماج القانوني فمن الأفضل أن يكون القياس المحاسبي لموجوداتها وفق أسعار الخروج بموجب مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق والذي يعتبر بمثابة سعر البيع في تاريخ القياس، فضلاً عن تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة .

ويؤكد الباحثين ما جاء أعلاه ولاسيما وأن الوحدة الاقتصادية المندمجة والتي زالت صفتها القانونية كوحدة اقتصادية ولأن صافي موجوداتها جزء من الوحدة الاقتصادية الدامجة قد تم تقييم موجوداتها غالباً بأسعار البيع السوقية وفق مدخل القيمة الجارية القابلة للتحقق، لذا سيكون هناك توحيد في استخدام نفس المدخل للقياس لكلا الوحدتين الاقتصاديتين الدامجة و المندمجة والتي غالباً ما تكون موجوداتها متشابهة نظراً في ظل هذا النوع من الاندماج تكون الوحدات الاقتصادية من نفس القطاع، فضلاً عن أن الوحدات الاقتصادية المندمجة بموجب هذا النوع غالباً ما تفتقر إلى الشهرة كموجود غير ملموس مما يسهل استخدام هذا المقياس.

وهنا يثار تساؤل هل الوحدة الاقتصادية المتعثرة الصناعية ممكن أن تلجأ إلى هذا المدخل من القياس إذا ارتأت أن يتم إصلاحها بهذا النوع من الاندماج ؟

يرى الباحثين من الممكن اللجوء إلى هذا المدخل حتى لو كانت الوحدة الاقتصادية صناعية لأن عامل المحافظة على رأس المال لا يشكل أهمية هنا.

أما النوع الثاني للاندماج (التوحيد القانوني) يرى الباحثين بموجب هذا النوع أن يتم تقييم الموجودات للوحدة الاقتصادية المتعثرة وفق بديل القياس للمستخدم لتصفية الوحدات الاقتصادية والمشار إليه بالخصخصة.

أما فيما يتعلق بأهم أنواع الاندماج الأساسية (اكتساب الموجودات، اكتساب الأسهم)، وعند البحث عن انسجام مداخل القياس المحاسبية البديلة معها، فيرى الباحثين في اكتساب الموجودات يفضل استخدام مدخل التكلفة الجارية (مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق) (أسعار الخروج) إذا كانت الوحدة الاقتصادية تجارية وهذا من وجهة نظر الوحدة المندمجة (المستهدفة) لأن سعر الخروج يمثل مبلغ النقد لموجود من المحتمل بيعه في شروط اعتيادية وليس قسرية وهو يحافظ على رأس المال العيني للوحدة الاقتصادية، لكن من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية الدامجة (المشترية) فيفضل استخدام القيمة السوقية لصافي موجودات الوحدة الاقتصادية المستهدفة ولاسيما إذا كانت لديها شهرة سالبة فتؤثر على صافي الموجودات، أما في الوحدات الاقتصادية الصناعية فيفضل استخدام مدخل التكلفة الجارية (التكلفة الاستبدالية) (أسعار الدخول) لأنه يمكن استخراجها لكل الوحدة الاقتصادية مرة واحدة (كوحدة توليد نقد) بافتراض استبدال كامل طاقتها الإنتاجية ولأنه أيضاً يساعد في المحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية، وفي حين يكون الاندماج من نوع (اكتساب الأسهم) فيفضل استخدام مدخل القيمة العادلة إذا كان ذلك ممكن وفي حالة تعذر استخدام المدخل يمكن اللجوء إلى الأسعار السوقية للأسهم والذي يلائم البيئة العراقية، وفيما يأتي جدول يوضح أنواع الاندماج ومداخل القياس المحاسبية الملائمة لكل نوع وكالآتي:

جدول (2) أنواع الاندماج ومداخل القياس المحاسبية البديلة الملائمة لكل نوع

نوع الاندماج	بديل القياس الملائم ومبرراته
الاندماج القانوني	من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية الدامجة فبديل القياس الملائم لها مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق والذي يعد بمثابة سعر البيع في تاريخ القياس أما من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية المندمجة والتي سيتم إحلالها وذوبانها كوحدة اقتصادية قانونية وهو أشبه بأسلوب التصفية في الخصخصة إذ سيكون صافي موجوداتها جزء من الوحدة الاقتصادية الدامجة مما يعني استخدام مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق أيضاً.

التوحيد القانوني	يتم تقييم موجودات الوحدتين الاقتصاديتين المتعثرتين والتي ستذوب شخصيتها القانونية وفق هذا النوع من الاندماج ويتم تأسيس وحدة اقتصادية جديدة لذلك بديل القياس المستخدم لتصفية الوحدات الاقتصادية بالخصخصة ملائم لهذا النوع من الاندماج.
الاكتساب	في حالة اكتساب الموجودات فبديل القياس الملائم لها مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق إذا كانت الوحدة الاقتصادية تجارية وهذا من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية المندمجة أما من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية الدامجة فبديل القياس الملائم لها صافي القيمة السوقية لموجوداتها، لكن في الوحدات الصناعية يستخدم مدخل التكلفة الاستبدالية لأنه يمكن استخراج أسعار الدخول لكل الوحدة الاقتصادية مرة واحدة بافتراض استبدال كامل طاقتها الانتاجية. وفي حالة اكتساب الأسهم فيستخدم مدخل القيمة العادلة إذا كان ذلك ممكن وفي حالة تعذر استخدام المدخل يتم اللجوء إلى الأسعار السوقية للأسهم والذي يلائم البيئة العراقية.

المصدر: إعداد الباحثين

ثالثا- قرار إعادة الهيكلة وحاجته للمعلومات المحاسبية في البيئة العراقية

يتمثل دور المعلومات المحاسبية في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، وبسبب عدم اتصاف المعلومات المحاسبية بالوصفية والشخصية واحتفاظها بصفة الكمية والمالية فأنها أكثر فاعلية في مساعدة متخذ القرار ولا سيما عندما تتصف تلك المعلومات بالخصائص النوعية التي تم الإشارة إليها مما يجعلها مفيدة في تحديد المشكلة ومعالجتها واتخاذ القرار بشأنها، (www.alqashi.com).

ويرى الباحثين بأنه يتم اتخاذ قرار إعادة هيكلة الوحدة الاقتصادية بناءاً على المعلومات المحاسبية التي تم توفيرها من بديل القياس المحاسبي المتاح والذي تم اعتماده فعلاً في التطبيق والذي ينتج عنه إعادة تقييم موجودات الوحدة الاقتصادية المتعثرة بما يعكس قيمتها السوقية أو الجارية وليس تكلفتها التاريخية وبالنتيجة هذا القرار يؤدي إلى زيادة قيمة موجودات الوحدة الاقتصادية بعد أن كانت مسجلة بالتكلفة التاريخية و لاسيما في اقتصاد يعاني من التضخم كاقتصاديات الدول النامية في الغالب أو وجود موجودات تمتلكها تلك الوحدات الاقتصادية ذات قيمة عالية وبأعمار اقتصادية منتجة مما تساعد مدراء تلك الوحدات على التفكير الجدي للتصدي لتعثرها ومعالجة مشاكل إدارتها، ولأجل تعزيز وجود الوحدة الاقتصادية داخل القطاعات الاقتصادية المنتمية لها ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية بعملها وهذا من شأنه (ارتفاع قيمة الموجودات) تحسين أوضاع الوحدة الاقتصادية المتعثرة من خلال الحصول على قروض تساعدها في عملية إعادة هيكلتها.

يتمثل الهدف الرئيس من قرار إعادة هيكلة الوحدة الاقتصادية في تعظيم قيمتها السوقية وهو ما يتوافق مع الإطار العام لنظرية التمويل ومدخل خلق القيمة، إذ تسعى إدارة المخاطر المالية في الوحدة الاقتصادية وفي ضوء نظرية التمويل إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر بهدف تعظيم القيمة وهذا من شأنه تغيير هيكل قائمة المركز المالي سواء في جانب الموجودات والذي يمثل هيكل الاستثمار

أو في جانب المطلوبات ورأس المال والذي يمثل هيكل التمويل للوحدة الاقتصادية (Blog.postjorzn.com)

ويرى الباحثين أن كثيراً من الوحدات الاقتصادية العراقية المتعثرة في طريقها إلى التدهور أو ذات وضع متدهور فعلاً وتحتاج إلى إعادة هيكلة بما يضمن استمرارها في مزاولة نشاطها، وأن عملية إعادة الهيكلة تشمل إصلاح الهياكل المالية والإدارية والإنتاجية والتسويقية

وسوف يتعرض الباحثين إلى بعض الأدوات الأساسية لعملية إعادة الهيكلة المالية وكما يأتي:

أ- إعادة تقييم الموجودات بما يعكس قيمتها السوقية، ولكن عن أي قيمة سوقية يتم التقييم، أي بالقيمة القابلة للتحقق إذا كانت الوحدة الاقتصادية ذات توجه تجاري وأغلب موجوداتها تتمثل بالمخزون والمدينين. أما الموجودات الثابتة فمن الصعوبة بمكان وجود سوق لها عند تقييمها بالقيمة القابلة للتحقق كون أغلب تلك الموجودات ليست حديثة مما تكون أسعار بيعها غير موضوعية وغياب الأسواق في العراق لشهرة المحل أهم بند الموجودات الغير ملموسة.

ما جاء أعلاه يعتقد الباحثين إعادة تقييم الموجودات الثابتة وفقاً لمدخل التكلفة الاستبدالية ومن خلال تشكيل لجنة فنية متخصصة لتحديد تلك التكلفة في حال تعذر وجود موجودات شبيهة لها بالسوق.

ب-في حالة مبادلة الدائنين بحقوق الملكية للوحدة الاقتصادية مقابل إصدار اسهم ملكية بقيمة يتفق عليها ويقترح الباحثين بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لتشجيع الدائنين كونها أكثر من القيمة الأصلية للدين من جهة، ولتقوية المركز المالي للوحدة الاقتصادية من جهة أخرى.

ج- في حالة زيادة رأس المال من خلال ضم الاحتياطي وفق القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للأسباب الواردة في ب أعلاه.

المبحث الرابع: واقع المداخل المحاسبية البديلة للقياس وطرق اصلاح الوحدات الاقتصادية العراقية المتعثرة- مدخل تطبيقي

تنفيذا لمتطلبات الجانب التطبيقي للبحث قام الباحثين وبعد اجراءهما للمسح الميداني للوحدات الاقتصادية العراقية العائدة لوزارة الصناعة [*] باختيار عينة مكونة من وحدتين اقتصادية، وبحسب الجدول (3) الآتي:

[*] مقابلة مدير قسم الاستثمار في وزارة الصناعة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الجبار في 2015/11/15 و 2016/2/22 والسيدة الدكتورة سناء شمس الدين في 2015 /11/15 والسيد رعد شوقي في مكتب المستشار الاقتصادي في 2015/11/18 والسيد علاء عبد الرضا عبد الهادي مدير دائرة الاستثمارات في 2015/11/18.

جدول (3) الوحدات الاقتصادية عينة البحث وطرق الاصلاح فيها وتاريخ تنفيذ تلك الطرق

ت	الوحدات الاقتصادية عينة البحث	طريقة الإصلاح الاقتصادي	تاريخ تنفيذ طريقة الإصلاح الاقتصادي
1	شركة العز العامة	الاندماج	2012
2	مصنع بغداد للإثاث	الاندماج	2012

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة الصناعة

والآتي نبذة مختصرة عن طبيعة نشاط الوحدات الاقتصادية عينة البحث والمداخل المحاسبية المستخدمة فعليا فيها وواقع طرق الاصلاح التي تمت فيها فضلا عن بعض المؤشرات المالية لها.

أولا: نبذة مختصرة عن الوحدات الاقتصادية العراقية عينة البحث

1- شركة العز العامة

هي إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن العراقية، ومرت الشركة باربعة مراحل في تاسيسها، **الاولى** استحداث منشأة العز للصناعات الالكترونية بموجب الامر الاداري الصادر من هيئة التصنيع العسكري (المنحلة) بالرقم (5004) في (31/8/1994) حسب قانون هيئة التصنيع العسكري المرقم (41) لسنة 1983 وتكون ذات استقلال مادي ومعنوي واداري، **والثانية** فيها تحولت المنشأة الى (شركة العز العامة) بموجب كتاب هيئة التصنيع العسكري المنحلة ذي الرقم (8179/22/5) في (23/9/1998) وبموجب احكام المادة (43) من قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة (1997)، **والثالثة** بعد احداث (2003/4/9)، اذ تم تحويل الشركة الى وزارة المالية بموجب امر سلطة الائتلاف آنذاك، **والرابعة** تحولت فيها الشركة الى ملاك وزارة الصناعة والمعادن بموجب كتاب رئاسة الوزراء المرقم (م/2459/41/49) في (19/2/2006) والامر الوزاري الصادر من وزارة الصناعة والمعادن المرقم (8292) في 5/3/2006، واخيرا لابد من الاشارة انه تم دمج مصنع بغداد للاثاث بالشركة ليكون جزءا فيها بموجب الامر الوزاري المرقم المرقم (44/24/26245) في (21/5/2012) وليس للشركة فروع داخل او خارج العراق ومتخصصة في مجال الالكترونيات والكهربائيات وممارسة النشاط التجاري وتصنيع الاثاث.

تهدف الشركة التركيز على المنتجات التي تخدم كافة الوزارات الحكومية والقطاع الخاص بما ينسجم مع التطورات الحاصلة في العالم، ومحاولة ارساء قاعدة متقدمة للصناعات الالكترونية مستقبلا من خلال بناء القاعدة المادية التكنولوجية لهذه الصناعة وبالتدريج حتى تصل الى مستوى مراكز

التصاميم والبحوث وانتهاءا بالمصانع والورش الالكترونية المتخصصة في انتاج الوحدات والمنظومات الالكترونية التي تدخل في العديد من المنتجات داخل وخارج الشركة، ومحاولة الوصول الى خلق منتجات استراتيجية لتحل وبشكل تدريجي محل المنتجات الحالية

هذا وتقوم الشركة عينة البحث باعداد ميزان مراجعة لها وتستلم ميزان مراجعة مصنع بغداد ومن خلالهما يتم اعداد قوائم مالية موحدة لشركة العز ومصنع بغداد للاثاث ووفقا للنظام المحاسبي الموحد المطبق في الوحدات الاقتصادية العراقية.

2- مصنع بغداد للأثاث

هو احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن، وموقعه ضمن الحدود الادارية لمحافظة بغداد على الجانب الايمن من طريق بغداد باتجاه التاجي قرب محطة كهرباء التاجي، تبلغ المساحة الاجمالية للمصنع حوالي (141000) متر مربع منها (25000) متر مربع مسقفات الانتاج و(10000) متر مربع مخازن، يضم المصنع ثلاث خطوط انتاجية اساسية هي خط الاخشاب المسطحة وخط الاخشاب الصلبة وخط التجميع اضافة الى خطين تكميلين هما خط الصباغة وخط التنجيد.

باشر المصنع بالإنتاج التجاري عام (1996) ويختص المصنع بإنتاج الاثاث الخشبي والمكتبي والمنزلي بأنواعها المختلفة اضافة الى الاثاث المختبري والرحلات المدرسية والجامعية بأنواعها المختلفة والابواب والشبابيك بمختلف القياسات وحسب رغبة المستهلك.

ثانيا: واقع مداخل القياس المحاسبية في الوحدات الاقتصادية عينة البحث ومجالات القصور

تتناول هذه الفقرة مدى ملائمة المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية العراقية عينة البحث مع طرق الاصلاح المشار اليها في الجانب النظري والتي يفترض ان يوفرها النظام المحاسبي الموحد لإتمام اجراءات تطبيق طرق الاصلاح ولاسيما في تقييم موجودات الوحدات الاقتصادية عينة البحث.

اذ ان الهدف الرئيس من عملية التقييم هو اعادة تقدير قيم الموجودات لاجل تحديد قيمة الوحدة الاقتصادية المزمع اصلاحها وفيما يلي تلك الوحدات.

1- شركة العز العامة

تبين بعد اطلاع الباحثين على القوائم المالية لشركة العز العامة انها تطبق في معاملاتها المالية النظام المحاسبي الموحد ووفقا للنظام المذكور تستخدم الشركة عينة البحث مدخل التكلفة التاريخية كمدخل قياس محاسبي رئيس وليس له بديل في قوائمها المالية، وتبين ان الشركة عينة البحث لم تجر اي تقييم عند اندماجها بمصنع بغداد للأثاث سواء كوحدة اقتصادية دامجة (شركة العز العامة) او كوحدة اقتصادية مندمجة (مصنع بغداد للإثاث) بل تم اجراء عملية الدمج وفقا لقرار من وزارة الصناعة والمعادن باعتبار ان شركة العز العامة شركة رابحة وقادرة على تسديد رواتب موظفيها بالاعتماد على

القوائم المالية لعام 2011 ومصنع بغداد للاثاث كوحدة اقتصادية خاسرة وعاجزة عن تسديد رواتب موظفيها، لذلك كان ينبغي اجراء اعادة تقييم للوحدة الاقتصادية عينة البحث بمدخل قياس ملائم لطريقة الاصلاح المختارة ولا سيما مدخل التكلفة الاستبدالية الذي تم الاشارة اليه في الجانب النظري من البحث قبل اجراء عملية الاندماج.

2- مصنع بغداد للإثاث

يتم استخدام مدخل التكلفة التاريخية في مصنع بغداد للأثاث وفقا للنظام المحاسبي الموحد والمطبق فيه وتبين للباحثين ان المصنع المذكور لم يقم باي عملية تقييم عند اندماجه مع شركة العز العامة بل اكتفى بتقديم ميزان مراجعة سنوي خلال سنوات الاندماج (2012-2015) الى شركة العز العامة والاخيرة تقوم بدورها بتوحيد القوائم المالية، وعند مراجعة القوائم المالية لمصنع بغداد قبل سنوات الاندماج عام (2010) و(2011) تبين ان المصنع لم يقم بتثبيت قيمة اراضي المصنع كبند مستقل من بنود الموجودات الثابتة له بل تم ادراجها ضمن بند المباني ، وهذا يعني انه ممكن ان تصبح قيمة اراضي مصنع بغداد صفر بسبب احتساب الاندثار لمباني المصنع سنويا، بالرغم من ان ارقام الاراضي والمباني في النظام المحاسبي الموحد (111) و(112) على التوالي.

ثالثا: الاندماج في شركة العز العامة ومصنع بغداد للإثاث

اتضح للباحثين بعد اطلاعهما على عملية الاندماج بين شركة العز العامة ومصنع بغداد للأثاث ان العملية تمت من دون الاستعداد او التخطيط لها من قبل الشركة او المصنع، بل لم يكن سوى قرار من وزارة الصناعة والمعادن موجه الى الوحدتين الاقتصاديتين المذكورتين، وان العملية باكملها لا تتفق مع عملية الاندماج المتعارف عليها في البيئة المحاسبية فهي لا تشبه الاندماج من النوع الرأسي او الافقي او حتى وحدات اقتصادية متماثلة، لذلك لم تحقق عملية الاندماج اي دافع من دوافع الاندماج او اسبابها فالاندماج كان بين وحدتين مختلفتين في طبيعة النشاط ، فشركة العز العامة مختصة بإنتاج الكهربائيات والالكترونيات ومصنع بغداد مختص بصناعة الاثاث وبمختلف انواعه هذا من جهة وعدم وجود رغبة في عملية الاندماج بين الكادر الاداري لكل من شركة العز العامة ومصنع بغداد من جهة اخرى.

وان عملية الاندماج بين الوحدتين المذكورتين لم تحقق النتائج المزعومة بتحويلها لمصنع بغداد للاثاث من وحدة اقتصادية خاسرة الى وحدة اقتصادية رابحة وناجحة، بل العكس تحولت شركة العز العامة الى وحدة اقتصادية خاسرة ايضا، مما جعلها تلجأ الى الاقتراض من وزارة المالية لتسديد رواتب موظفيها وتكون عبئا على موازنة الدولة.

رابعاً: أسباب تعثر الوحدات الاقتصادية عينة البحث

يتم في هذه الفقرة تناول العوامل المؤثرة على الانتاجية والارباح في الوحدات الاقتصادية عينة البحث وكالاتي:

1- التوقف شبه التام لبعض الوحدات الاقتصادية عن العمل وعلى سبيل المثال في مصنع بغداد للاثاث ولا سيما الجزء الموجود منه في موقع شركة العز العامة بسبب عراقيل العقود الحكومية والروتين وعدم تشجيع المنتج المحلي من قبل دوائر الدولة، وكذلك توقف خطوط انتاج الطاقة النظيفة والمراقبة الصورية وخطوط انتاج المطافئ وانتاج الكيبل الكهربائي في شركة العز العامة لعدم توفر المواد الاولية للإنتاج والتي يفترض ان تكون مدعومة من قبل الدولة.

2- صعوبة التمويل والمناقلة للأموال داخل الوحدة الاقتصادية، مما يضطر تسجيل بعض النفقات بصورة غير صحيحة في سجلات الوحدة الاقتصادية وعلى سبيل المثال في شركة العز العامة تم انفاق مبلغ من المال مخصص للصيانة على شراء اجهزة استنساخ مكتبية للشركة، مما اضطر الوحدة المحاسبية في الشركة المذكورة عدم اظهار تلك الاجهزة في السجلات المحاسبية واظهارها فقط في قوائم الجرد السنوي للشركة.

3- عدم التخطيط المسبق لعمليات الانتاج والتخزين، ادى الى تراكم بعض أنواع المخزون وتقادمه ولا سيما في شركة العز العامة وعلى سبيل المثال في الشركة المذكورة تم انتاج الايبادات وهي اجهزة الكترونية بكميات كبيرة دون التخطيط المسبق لبيعها مما عرض الشركة الى خسائر كبيرة بسبب تحول تلك الاجهزة الى منتجات لا قيمة لها او ذات قيمة قليلة ان وجدت بسبب التقادم التكنولوجي لها.

4- وجود بعض الوحدات الاقتصادية في المناطق الساخنة، على سبيل المثال موقع مصنع بغداد للأثاث مما انعكس على الواقع الانتاجي لتلك الوحدات.

5- عدم تفعيل القوانين التي تحمي المنتج المحلي وتزيد من قدرته على المنافسة وعدم اجبار الوحدات الاقتصادية الحكومية بإلزامها بالتعاقد مع الوحدات الحكومية لتجهيز احتياجاتها دعما للمنتج المحلي، وعلى سبيل المثال مصنع بغداد قادر على توفير الرحلات المدرسية وبنوعية عالية الجودة وأقل تكلفة ومع ذلك يتم استيراد هذا المنتج من الدول الاجنبية.

وبناءً على الأسباب المذكورة في أعلاه لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح تلك الوحدات وتقديم المعلومات التي تساعدها في ذلك، ولأجله سيقوم الباحثين بعرض وتحليل القوائم المالية التاريخية لتلك الوحدات واحتساب المؤشرات المالية لها في الفقرة اللاحقة.

خامساً: المؤشرات المالية للوحدات الاقتصادية عينة البحث

إن أكثر تصنيفات المؤشرات الماليةشيوعا واستخداما تلك المصنفة على اساس النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، لذلك اعتمد الباحثين عليها ولا سيما استخدامها من قبل المستفيدين والمحللين الماليين وهي (مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات المديونية).

إن بيان تأثير مداخل القياس المحاسبي وانسجامها مع طرق الاصلاح الاقتصادي في الوحدات المتعثرة وانعكاسها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يتطلب احتساب بعض المؤشرات المالية للقوائم المالية للوحدات الاقتصادية عينة البحث، ولأجله سيقوم الباحثين في باحتساب المؤشرات المالية اعتمادا على القوائم المالية لتلك الوحدات والمعدة وفقا لمدخل التكلفة التاريخية ثم سيلجأ الباحثين باحتساب تلك المؤشرات وفقا للمدخل المناسب والمنسجم مع طريقة الاصلاح المعتمدة تمهيدا لاختبار فرضية البحث.

1-شركة العز العامة:

في ادناه بعض المؤشرات المالية لشركة العز العامة قبل وبعد الاندماج وبالاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية في قوائمها المالية وللسنوات (2010-2014).

جدول (4) بعض المؤشرات المالية لشركة العز العامة قبل وبعد الاندماج

ت	المؤشرات المالية	2010	2011	2012	2013	2014
1-	مؤشرات الربحية:					
أ-	نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات	0.025	0.027	0.095	- 0.345	**0.105 -**
ب	معدل العائد على الاستثمار (الموجودات)	0.009	0.015	0.007	- 0.360	**0.076 -**
جـ	معدل العائد على حق الملكية	0.083 -	0.120 -	- 0.290	0.836	**0.321**
2-	مؤشرات السيولة:					
أ-	نسبة التداول (الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة)	1.032	1.102	1.022	1.080	**1.124**
3-	مؤشرات ادارة المديونية او الرافعة المالية:					
أ-	نسبة المديونية (نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي	1.107	1.129	1.015	1.394	**0.932**

	الموجودات) .					
ب-	**نسبة الديون الى حق الملكية (اجمالي المطلوبات اجمالي حق الملكية)**	**10.33 –**	**8.700 –**	**40.803 –**	**- 3.238**	**38.665 –**
4-	**مؤشرات النشاط:**					
أ-	**معدل دوران الموجودات الثابتة**	**9.335**	**6.473**	**2.507**	**10.567**	**18.153**

المصدر: إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (4) تحقق نسب تغير متفاوتة للمؤشرات المالية في شركة العز العامة، اذ تشير النتائج ذات الصلة بمؤشر الربحية بان الشركة عينة البحث قد حققت نسبة تغير بالزيادة (0.025) و (0.027) في مؤشر صافي الربح قبل الاندماج عامي (2010 و 2011) ، ويعد ذلك مؤشرا ايجابيا لمستخدمي القوائم المالية اذ يدل على زيادة قدرة الشركة عينة البحث على توليد الارباح من مبيعاتها، والعكس بعد الاندماج (2013 – 2014) اذ سجلت الشركة عينة البحث تغير بالنقصان (-0.345) (-0.105) مقارنة مع عامي (2010 و2011) في مؤشر صافي الربح ويعد ذلك مؤشرا سلبيا لمستخدمي القوائم المالية، اذ يدل على انخفاض قدرة الشركة عينة البحث على توليد الارباح من مبيعاتها، لكن عند مقارنة عام (2014) مع عام (2013) عند اتجاه الأرباح مرة ثانية بالارتفاع من (-0.345) في عام (2013) إلى(-0.105) في عام (2014).

ويوضح مؤشر العائد على الاستثمار بان الشركة عينة البحث حققت نسبة تغير ايجابية قبل الاندماج (2010 – 2011) إذ حققت (0.009) و (0.015)، وهذا يدل على كفاءة ادارة الشركة في حينها على تحقيق الارباح من استثماراتها في الموجودات، لكن ما حدث بعد الاندماج، (2013 – 2014) وكانت (-0.360) و (0.076 –) التغير السلبي وذلك بانخفاض معدل العائد على الاستثمار.

أما مؤشر العائد على حق الملكية فهو مؤشر مظلل للحقيقة لأنه عند استخراج حق الملكية بالسالب ولكل سنوات البحث (2010 – 2014) يظلل قارئ القوائم المالية فعندما يكون صافي الربح موجب كما في الأعوام (2010 – 2012) وكالآتي (411,756 ، 418,991 ، 786,516) وعلى التوالي تكون النتيجة بالسالب (-0.083 ، 0.120 – ، 0.290 –) لكن عندما يكون صافي خسارة ، مما يعني البسط سالب والمقام حق الملكية سالب أيضا تكون النتيجة موجبة كما في عامي (2013 – 2014)، إذ كانت (0.836، 0.321) وعلى التوالي، لذلك ينبغي تعديل حق الملكية ومعالجة

الخسائر المتراكمة التي أدت إلى تآكل رأس المال والاحتياطيات أن وجدت في الشركة عينة البحث ومن ثم يتم احتساب المؤشرات بصورة صحيحة.

وفيما يخص مؤشرات السيولة والتي استطاع الباحثين حسابها للشركة عينة البحث فهي نسبة التداول والتي تعني بموجبها ان تحتفظ الشركة بدينارين على الاقل من الموجودات المتداولة لكل دينار واحد من المطلوبات المتداولة. اذ وجد الباحثين انخفاض هذا المؤشر في الشركة عينة البحث مقارنة مع ما هو مفترض والذي قد لا يعني مؤشرا سلبيا عليها بالضرورة القاطعة.

أما مؤشرات ادارة المديونية او الرافعة المالية فانه في الشركة عينة البحث يشير مؤشر المديونية الى ان الشركة حققت في سنوات ارتفاع في هذا المؤشر ولاسيما في عام (2013) إذ بلغ (1.394) وفي الاخرى كان العكس انخفضت كما في عام (2014) وان ارتفاع هذا المؤشر يدل ارتفاع نسبة مديونية الشركة وبالتالي قد يعرضها الى مواجهة صعوبات في الحصول على تمويل في المستقبل ولا سيما في حالة عدم التزام الدولة بتقديم المعونات والقروض للشركة عينة البحث، اما فيما يخص نسبة الديون الى حق الملكية فهي ايضا متفاوتة ومظللة بسبب حق الملكية كما تم الإشارة إليه من سنة الى اخرى في الشركة عينة البحث وهذا يعني تذبذب قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المترتبة بذمتها.

2-مصنع بغداد للاثاث:

في ادناه بعض المؤشرات المالية لمصنع بغداد للاثاث قبل وبعد الاندماج وبالاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية في قوائمها المالية وللسنوات (2010-2014)

جدول (5) بعض المؤشرات المالية لمصنع بغداد للاثاث قبل وبعد الاندماج

ت	المؤشرات المالية	2010	2011	2012	2013	2014
1- مؤشرات الربحية:						
أ	نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات	- 0.26	- 0.25	- 0.90	0.072	- 9.25
ب-	معدل العائد على الاستثمار (الموجودات)	- 0.22	- 0.20	- 0.15	0.03	- 0.05
حـ	معدل العائد على حق الملكية	0.81	0.39	0.25	- 0.05	- 0.09
2- مؤشرات السيولة:						
أ-	نسبة التداول (الموجودات المتداولة الى المصلوبات المتداولة)	0.96	1.15	0.50	0.48	0.46
3- مؤشرات ادارة المديونية او الرافعة المالية:						
أ-	نسبة المديونية (نسبة اجمالي	1.27	1.51	15.71	1.46	1.52

	المطلوبات الى اجمالي الموجودات)					
ب-	**نسبة الديون الى حق الملكية (اجمالي المطلوبات اجمالي حق الملكية)**	**4.63 –**	**- 2.92**	**- 2.57**	**- 2.81**	**- 2.54**

المصدر: إعداد الباحثين

يتضح من الجدول (5) تحقق نسب تغير متفاوتة للمؤشرات المالية في مصنع بغداد للاثاث، اذ تشير النتائج ذات الصلة بمؤشر الربحية بان المصنع عينة البحث قد حقق نسبة تغير سلبية في مؤشر صافي الربح سواء كان قبل الاندماج (2010-2011) (26.2- و25.8-) او بعد الاندماج (2013-2014) ويعّد ذلك مؤشراً سلبياً لمستخدمي القوائم المالية، اذ يدل المؤشر السلبي على انخفاض قدرة المصنع عينة البحث على توليد الارباح من مبيعاته.

ويوضح مؤشر العائد على الاستثمارات بأن المصنع عينة البحث حقق نسبة تغير سلبية سواء كان قبل الاندماج أو بعد الاندماج، مما يدل ذلك ضعف كفاءة ادارة المصنع وعدم قدرتها على تحقيق الارباح.

أما انخفاض مؤشر العائد على حق الملكية في المصنع عينة البحث وطيلة سنوات البحث فيدل على انخفاض كفاءة المصنع في ادارة موارده وضعفه، وفشله في ذلك يدل على فشل المصنع عينة البحث في تحقيق الاستخدام الامثل لمصادر الاموال الداخلية المتاحة له والتي يفترض استخدامها في تحقيق الارباح.

وفيما يخص مؤشرات السيولة في المصنع عينة البحث وجد الباحثين أن نسبة التداول في المصنع تتراوح بين (0.46 – 1.15) طيلة سنوات البحث وهذا يدل على انخفاض مؤشر السيولة التي ينبغي ان يحتفظ بها المصنع ويكون ذات سيولة جيدة.

أما مؤشرات أدارة المديونية او الرافعة المالية ولا سيما مؤشر نسبة المديونية فيدل الى ان المصنع عينة البحث حقق نسب تتراوح بين (1.27 – 1.52) ولم يمضي المصنع قدما في تخفيض تلك النسب، مما يدل على الصعوبات الممكن مواجهتها في الحصول على تمويل في المستقبل بسبب ارتفاع نسبة المديونية في المصنع، اما في يخص نسبة الديون الى حق الملكية فهي بالسالبة ايضا طيلة سنوات البحث مما يعني ضعف قدرة المصنع عينة البحث على تسديد التزاماته المترتبة بذمته.

ما جاء أعلاه يتضح من المؤشرات المالية للوحدة الاقتصادية عينة البحث قبل تعرضها للإصلاحات بأنها فعلاً بحاجة إلى الإصلاحات، والذي ينبغي أن يتم اختيار بديل قياس محاسبي ينسجم

مع طريقة الإصلاح المختارة لإمكانية مقارنة المؤشرات المالية بعد الإصلاح مع تلك المؤشرات المقاسة وفق مدخل التكلفة التاريخية وهذا ما سيتم تناوله في الفقرة الآتية:

سادسا: المؤشرات المالية وفقاً لمدخل التكلفة الاستبدالية

1- شركة العز العامة

في ادناه بعض المؤشرات المالية لشركة العز العامة قبل وبعد الاندماج وبالاعتماد على مدخل الكلفة الاستبدالية في قوائمها المالية وللسنوات (2010- 2014)

جدول (6) المؤشرات المالية لشركة العز العامة وفقا لمدخل التكلفة الاستبدالية

ت	المؤشرات المالية	2010	2011	2012	2013	2014
1- مؤشرات الربحية :-						
أ	نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات	0.45	0.46	0.99	- 0.155	0.032
ب	معدل العائد على الاستثمار (الموجودات)	0.14	0.21	0.07	- 0.135	0.002
ج	معدل العائد على حق الملكية	3.55	1.88	1.74	0.7	0.014
2- مؤشرات السيولة :-						
أ	نسبة التداول (الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة	1.032	1.102	1.022	1.080	1.124
3- مؤشرات ادارة المديونية او الرافعة المالية						
أ	نسبة المديونية (نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمال الموجودات)	0.96	0.89	0.95	1.17	0.87
ب	نسبة الديون الى حق الملكية (اجمالي المطلوبات الى اجمالي حقوق الملكية)	24.36	8.03	23.5	- 5.96	- 5.84
4- مؤشرات النشاط						
أ	معدل وران الموجودات الثابتة	1.88	1.62	0.78	3.56	6.13

جدول (7) مقارنة المؤشرات المالية لشركة العز العامة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية ومدخل التكلفة الاستبدالية قبل الاندماج وبعد الاندماج

ت	السنوات	2010		2011		2012		2013		2014	
	مداخل القياس / المؤشرات المالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية
1	نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات	0.025	0.45	0.027	0.46	0.095	0.99	-0.345	-0.155	-0.105	0.0032
2	على (الاستثمار) (الموجودات	0.009	0.14	0.015	0.21	0.007	0.07	-0.360	-0.135	-0.076	0.002
3	معدل العائد على حق الملكية	-0.083	3.55	-0.120	1.88	-0.290	1.74	0.836	0.7	0.321	0.014
4	(الموجودات المتداولة إلى	1.032	1.032	1.102	1.102	1.022	1.022	1.080	1.080	1.124	1.124
5	(نسبة اجمالي المطلوبات	1.107	0.96	1.129	0.89	1.015	0.95	1.394	1.17	0.932	0.87
6	الملكية (اجمالي المطلوبات	-10.33	24.36	-8.700	8.03	-40.803	23.5	-3.238	-5.96	-38.665	-5.84
7	معدل دوران الموجودات الثابتة	9.335	1.88	6.473	1.62	2.507	0.78	10.567	3.56	18.153	6.13

يتضح من الجدول (7) تحسن المؤشرات المالية لشركة العز العامة وللسنوات (2010-2014) وفقا لمدخل التكلفة الاستبدالية وعلى الاغلب، ولاسيما قبل الاندماج اذ في سنة

(2010) تحسنت المؤشرات الربحية والمتمثلة في نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية من (**0.025 , 0.009 , 0.083 –**) الى (**3.55 0.45 , 0.14 ,**) على التوالي ، اما في عام 2011 فكانت النسب من (**0.015, , 0.120 – 0.027**) الى (**0.46 , 0.21 , 1.88**) وكذلك بعد الاندماج في عام 2013 من (**– , 0.836 0.0345 –0.360,**) الى (**0.7, –0.135, –0.155**) .

أما فيما يخص مؤشر السيولة والمتمثل في نسبة التداول فلم يكن هناك أي تأثير في اختيار مدخل التكلفة الاستبدالية ، كون المدخل ركز على الموجودات الثابتة وليس الموجودات المتداولة ، وفيما يخص مؤشر ادارة المديونية فتتحسن فيه نسبة الديون الى حق الملكية ولكل سنوات البحث ، اذ تنخفض من (**0.932, 1.394, 1.015, 1.129, 1.107**) وفق مدخل التكلفة التاريخية الى (**0.87, 1.17, 0.95, 0.89, 0.96**) وفق مدخل التكلفة الاستبدالية وعلى التوالي مما يفيد عل سبيل المثال اصحاب المصلحة ولا سيما المقترضين في تقديم القروض للشركة ومساعدتها على تجاوز تعثرها ، اما نسبة الديون الى حق الملكية فكانت النتائج مشوهة لأنه عند الاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية يكون حق الملكية بالسالب على الأغلب نتيجة تراكم خسائر الشركة وتعثرها مما يؤدي الى مؤشرات سالبة ولكل سنوات البحث وعند احتساب حق الملكية وفقا لمدخل التكلفة الاستبدالية تتغير النتائج ولا سيما قبل الاندماج اذ في عام (**2010–2011**) من (**8.700– , 10.33–**) الى (**24.36 , 8.03**) وهذه النتيجة يمكن ان تغير وجهة نظر صاحب القرار ولا سيما ادارة الشركة ، لان ذلك يجعلها تسعى الى تغطية خسائرها والسعي قدما نحو تحقيق الارباح .

أما مؤشرات النشاط والمتمثلة في معدل دوران الموجودات الثابتة فوجد الباحثين انخفاضها وهذا يدل على ضعف قدرة الشركة في تحقيق استغلال موجوداتها الثابتة في تحقيق المبيعات وهذا يحقق فرضية البحث بان اختيار بديل القياس المحاسبي المناسب ينتج عنه معلومات محاسبية تنعكس ايجاباً على قرارات أصحاب المصلحة وعمل تلك الوحدات المتعثرة، اذ انخفاض المؤشر سوف يمنع اصحاب القرار في الشركة ولا سيما الادارة الحصول على موجودات أكثر مع انخفاض دورانها وعدم استغلالها بالشكل الامثل في تحقيق المبيعات.

2– مصنع بغداد للأثاث

في ادناه بعض المؤشرات المالية لمصنع بغداد للأثاث قبل وبعد الاندماج وبالاعتماد على مدخل التكلفة الاستبدالية في قوائمها المالية للسنوات (2010–2014)

جدول (8) المؤشرات المالية لمصنع بغداد للأثاث قبل وبعد الاندماج وفقا لمدخل التكلفة الاستبدالية

ت	المؤشرات المالية	2010	2011	2012	2013	2014
1- مؤشرات الربحية:						
أ	**نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات**	2.31	3.25	10.86	4.66	322
ب	**معدل العائد على الاستثمار (الموجودات)**	0.61	0.67	0.62	0.08	0.64
ج	**معدل العائد على حق الملكية**	1.02	1.14	1.30	1.40	1.38
2- مؤشرات السيولة :						
أ	**نسبة التداول (الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة**	0.96	1.15	0.50	0.48	0.46
3- **مؤشرات ادارة المديونية او الرافعة المالية:**						
أ	**نسبة المديونية (نسبة اجمالي) المطلوبات الى اجمال الموجودات)**	0.40	0.40	0.51	0.50	0.50
ب	**نسبة الديون الى حق الملكية (اجمالي المطلوبات الى اجمالي حقوق الملكية)**	0.66	0.68	1.07	1.07	1.09

جدول (9) مقارنة المؤشرات المالية لمصنع بغداد للأثاث وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية ومدخل التكلفة الاستبدالية قبل الاندماج وبعد الاندماج وللسنوات (2010 – 2014)

ت	السنوات / المؤشرات المالية ومداخل القياس	2010		2011		2012		2013		2014	
		تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية	تكلفة تاريخية	تكلفة استبدالية
1	نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات	– 0.26	2.31	– 0.25	3.25	– 0.90	10.86	0.072	4.66	– 9.25	322
2	معدل العائد على الاستثمار (الموجودات)	– 0.22	0.61	– 0.20	0.67	– 0.15	0.62	0.03	0.08	– 0.05	0.64
3	معدل العائد على حق الملكية	0.81	1.02	0.39	1.14	0.25	1.30	−0.05	1.40	– 0.09	1.38
4	نسبة التداول (الموجودات المتداولة المطلوبات المتداولة)	0.96	0.96	1.15	1.15	0.50	0.50	0.48	0.48	0.46	0.46
5	نسبة المديونية (نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات)	1.27	0.40	1.51	0.40	1.57	0.51	1.46	0.50	1.52	0.50
6	نسبة الديون الى حق الملكية (اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات)	– 4.63	0.66	– 2.92	0.68	– 2.57	1.07	– 2.8	1.07	– 2.5	1.09

7	معدل دوران الموجودات الثابتة	16.5	0.37	10.7	0.28	1.3	0.08	1.7	0.19	0.02	0.002

يتضح من الجدول (9) تحسن المؤشرات المالية على الاغلب عند اختيار بديل قياس آخر مما يدعم الفرضية الأولى للبحث، فعند مقارنة مؤشرات الربحية التي تم احتسابها بالاعتماد على مدخل التكلفة الاستبدالية مع المؤشرات التي تم احتسابها بالاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية يتضح ان نسبة صافي الربح الى صافي المبيعات لمصنع بغداد للأثاث قد تغيرت وبالإيجاب لكل سنوات البحث من (**0.26 -. 0.25 -, 0.90 -, 0.072 ,9.25 -**) وفقا لمدخل التكلفة التاريخية خلال (**2010- 2014**) وعلى التوالي الى (**0.31, 3.25 ,10.86 , 4.66 ,322**) بالاعتماد على مدخل التكلفة الاستبدالية، اما معدل العائد على الاستثمار (الموجودات) فكان التغير بالإيجاب ايضا من (**0.22 -, 0.20 -,-0.15, 0.03 ,0.05 -**) وفقا لمدخل التكلفة التاريخية ولكل السنوات (**2010 -2014**) الى (**0.61 , 0.67 ,0.62, 0.08 ,0.64**) للسنوات (**2010- 2014**) وبالاعتماد على مدخل الكلفة الاستبدالية ، فضلا عن معدل العائد على حق الملكية فكانت النتائج المعتمدة على مدخل التكلفة التاريخية (**0.81 ، 0.39، 0.25، 0.05-، 0.09-**) للسنوات (**2010 – 2014**) وتغيرت نحو الافضل الى (**1.02، 1.14، 1.30، 1.40، 1.38**) لنفس السنوات وبالاعتماد على مدخل التكلفة الاستبدالية .

اما مؤشرات السيولة والتي تم تناولها في البحث ولاسيما نسبة التداول اذ لم تتغير سواء تم احتسابها وفقا لمدخل التكلفة التاريخية او وفقا لمدخل التكلفة الاستبدالية كون تم اعتماد المؤشر على الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة والتي لم تتغير وفقا لتغير المدخلين المذكورين .

وفيما يخص مؤشرات ادارة المديونية (الرافعة المالية) فيتضح جلياً من الجدول (9) تحسن نسبة المديونية والتي تمثل نسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات وذلك من خلال انخفاضها فكانت اعتماداً على مدخل التكلفة التاريخية (**1.27، 1.51، 1.57، 1.46، 1.52**) للسنوات (**2010-2014**). وبالاعتماد على مدخل التكلفة الاستبدالية انخفضت الى (**0.50,0.50,0.51,0.40,0.40**) ولكل سنوات البحث (**2010- 2014**) مما يساعد ذلك من تحسن الموقف الائتماني للمصنع فيساعده باتخاذ القرار في الحصول على القروض التي قد تساهم في تحسن العمليات الانتاجية للمصنع وبالتالي امكانية انهاء تعثره المالي ، اما فيما يخص نسبة الديون الى حق الملكية فكانت النتائج مشوهة ومضلله ولا تعكس الحقيقة بالاعتماد على مدخل التكلفة التاريخية اذ كانت (**-4.63،-2.92،-2.57،-0.281،-2.54**) للسنوات (**2010 – 2014**) وعلى التوالي والسبب في ان النتائج جميعها بالسالب وذلك لاعتماد المؤشرات على حق الملكية الذي كان وفقا

لمدخل التكلفة التاريخية بالسالب مما انعكس على المؤشر وجعله مشوه وعند الاعتماد على مدخل التكلفة الاستبدالية فكانت النتائج اعتيادية وبالموجب وكالاتي (**0.68 , 1.07,1.07 ,1.09 0.66,**) لسنوات البحث **(2010- 2014)** .

أما مؤشر النشاط والذي تم الاعتماد على معدل دوران الموجودات الثابتة في استخراجه فكانت النتائج وفقا لمدخل التكلفة التاريخية تشير الى انخفاض المؤشر طيلة سنوات البحث من سنة الى اخرى وكالاتي (**0.02, 107,103,10.7,16.5**) للسنوات **(2010 -2014**) على التوالي ويتضح من انخفاض معدل دوران الموجودات الثابتة عدم قدرة المصنع في استغلال موجوداته الثابتة في تحقيق المبيعات ، وعند مقارنتها بنتائج مدخل التكلفة الاستبدالية للمؤشر نفسه وللسنوات **(2010 – 2014**) ايضا تكون النتائج كالاتي: (**0.37, 0.19,0.08,0.28, 0.002**) وهذا يعكس حقيقة تعثر المصنع وعدم قدرته في تحقيق زيادة في المبيعات من موجوداته الثابتة مما ينعكس على اصحاب القرار ولا سيما الادارة في عدم اتخاذهم لاي قرار في زيادة الموجودات الثابتة، لكن ما يتضح من النتائج ان ادارة المصنع كانت عامده على زيادة موجوداتها الثابتة خلال سنوات البحث وهذا ما يدل على اهمية المعلومة المحاسبية المناسبة في توجيه متخذ القرار، فلو توافرت تلك المعلومة في الوقت الملائم لما كانت الادارة تشرع في زيادة موجوداتها الثابتة رغم انخفاض معدل دورانها ولكل سنوات البحث وهذا ما يحقق فرضية البحث.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1- أن أهم المزايا التي يحققها الاندماج للوحدات الاقتصادية العراقية تتمثل في تخفيض تكلفة التشغيل للوحدة الواحدة وهذا ناتج من توزيع التكاليف الثابتة على أكبر عدد من الوحدات الممكن إنتاجها بالآلات والمكائن نفسها ولاسيما إذا استخدمت الآلات والمكائن الحديثة فضلاً عن فرص الدخول إلى أسواق جديدة.

2- تعتمد الوحدات الاقتصادية العراقية ولاسيما الوحدات الاقتصادية عينة البحث على مدخل التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي لموجوداتها ولاسيما الثابتة، وذلك امتثالاً لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد المطبق فيها.

3- عدم تبني مداخل قياس محاسبية بديلة في الوحدات الاقتصادية عينة البحث على الرغم من وجود مؤشرات تدل على زيادة قيمة موجوداتها الثابتة، ولاسيما الأراضي، مما أدى إلى انخفاض قيمة تلك الوحدات.

4- أظهرت نتائج استخدام بدائل القياس المحاسبية البديلة ارتفاع قيمة الموجودات ولاسيما الثابتة مما انعكس على المؤشرات المالية ذات الصلة والمستخدمة في البحث وبالتالي إمكانية تأثير تلك المؤشرات على مستخدم المعلومة المحاسبية وتوجيه متخذ القرار نحو القرار الأمثل.

5- إن عملية اختيار البديل الأفضل لطريقة الإصلاح الاقتصادي من متخذ القرار من شأنها أن تحسن المؤشرات المالية للوحدة الاقتصادية وحسب اختيار بديل القياس المحاسبي الذي ينسجم مع طريقة الإصلاح المختارة استناداً إلى المعايير التي أشير إليها بالبحث.

ثانيا: التوصيات

1- لا بد من تفعيل دور المعلومات المحاسبية والمتسمة بالخصائص النوعية قبل اتخاذ القرارات الاقتصادية وجعلها (المعلومات المحاسبية) دافعاً ومحفزاً يثير اهتمام المدراء بوحداتهم الاقتصادية وتطوير أنشطتها وتعزيز المكانة الاقتصادية لتلك الوحدات ورفع كفاءتها وفاعليتها بعملها، وبالتالي عدم انحسار تفكير مدراء تلك الوحدات فقط في الخصخصة ومحاولة إيجاد طرق أخرى تتناسب مع وضع الوحدة الاقتصادية العراقية المتعثرة من جهة ومع البيئة المحلية والقطاع الذي تنتمي إليه الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى.

2- إن المعلومات التي يفترض أن تتاح لمتخذ قرار الإصلاح الاقتصادي للوحدات المتعثرة هي تلك المتمثلة في بدائل القياس المحاسبي لطرق الإصلاح المتنوعة وبالتالي يؤدي إلى نتيجة من شأنها اختيار وتطبيق لمقياس بديل ممكن تطبيقه بالبيئة المحلية اعتماداً على معلومات تلائم طريقة الإصلاح الاقتصادي مما يعني تحقيق الهدف الثالث من أهداف هذا البحث.

3- ينبغي اختيار بديل القياس المحاسبي المناسب والذي يوفر المعلومات الملائمة والمتسمة بالخصائص النوعية التي تنسجم مع طريقة الإصلاح التي جرى اختيارها.

4- فيما لو ارتأت الوحدات الاقتصادية العراقية المتعثرة أن تصبح وحدات اقتصادية دامجة أو مندمجة في ظل الاندماج القانوني فمن الأفضل أن يكون القياس المحاسبي لموجوداتها على وفق أسعار الخروج بموجب مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق والذي يعّد بمثابة سعر البيع بتاريخ القياس.

5- فيما يتعلق بأهم أنواع الاندماج الأساسية (اكتساب الموجودات، اكتساب الأسهم) يفضل استخدام مدخل التكلفة الجارية (مدخل صافي القيمة القابلة للتحقق) (أسعار الخروج) إذا كانت الوحدة الاقتصادية تجارية وهذا من وجهة نظر الوحدة المندمجة (المستهدفة) لأن سعر الخروج يمثل مبلغ النقد لموجود من المحتمل بيعه في شروط اعتيادية وليس قسرية وهو يحافظ على رأس المال العيني للوحدة الاقتصادية، لكن من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية الدامجة (المشترية) فيفضل استخدام القيمة السوقية لصافي موجودات الوحدة الاقتصادية المستهدفة، أما في الوحدات الاقتصادية

الصناعية فيفضل استخدام مدخل التكلفة الجارية (التكلفة الاستبدالية) (أسعار الدخول) لأنه يمكن استخراجها لكل وحدة اقتصادية مرة واحدة (كوحدة توليد نقد) بافتراض استبدال كامل طاقتها الإنتاجية ولأنه أيضاً يساعد في المحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية.

6- عندما يكون الاندماج من نوع (اكتساب الأسهم) فيفضل استخدام مدخل القيمة العادلة إذا كان ذلك ممكناً وفي حالة تعذر استخدامه يمكن اللجوء إلى الأسعار السوقية للأسهم والتي تلائم البيئة العراقية.

المصادر

أولا: المصادر العربية

1- الاديمي، منصور ياسين، "الدور المحاسبي في عملية الخصخصة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية"، المجلة الثامن، العدد السابع والعشرون، 2001.

2- بن منصور، موسى، دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، السنة 2010.

3- جلدة، سليم بطرس، " اساليب اتخاذ القرارات الادارية الفعالة" الطبعة الاولى، درا الراية للنشر والتوزيع – عمان، 2009.

4- حسين، علي والساعد، رشاد، "نظرية القرارات الادارية، مدخل نظري كمي"، الطبعة الاولى، عمان دار زهران للنشر والتوزيع، 2001.

5- حماد، طارق عبد العال، اندماج خصخصة البنوك، الدار الجامعية، 2003.

6- طعمة، حسين ياسين، نظرية اتخاذ القرارات، اسلوب كمي تحليلي"، الطبعة الاولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

7- عسيري، عبد الله بن علي، "الخصخصة في اطارها الفكري ودور المحاسبة في تحقيقها مع عرض التجربة السعودية، دراسة نظرية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 14، 2000.

8- كنعان، نواف سالم، " القيادة الادارية"، الطبعة الاولى، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

9- ماهر، احمد، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، 2003).

ثالثا: المصادر الأجنبية

1- Adair, J., "Decision Making and problem solving Strategies 3rd, 2007.

2- Brealey, Richard A., myers, stewart c., Fundamentals of corporate finance, 5th ed., Me Graw Hill, U.S.A, 2007.

3- Burten, Gen and Thakur, "Management today principles, Mc. Graw-Hill, Newyork, 2000.

4- Daft, Richard, "Organization theoryand Design", ed.9, 2004.

5- Dimancescus, Dan and Dwenger kemp, "world – Class new prodact Development – Bench marking Best Practices of Agile Manufactures", loed., 1996.
6- Harngren, charless T., Forster, Gearge, Strikan Datar M.," Cost Accounting, 14th ed., 2012.
7- Huezynski, Anrzey and Buchanan, David, "Organizational Behavior Anitroductory text, 4th ed., 2001.
8- Laudon, K. Laudaon, J.," Management Information Systems: Managing the Digital Firm", 11th ed., 2010.
9- Lunenburg, F." The decision making process", national forum of Educational administration and supervision Journal, Vol.27, No.4, 2010.
10- Nielsen, bjarke, and Bierregaard peter, "an analysis of mergers, and acquisitions during the recent merger ware in Scandinavia, "Copenhagen Business School, June 16th, 2010.
11- Rander, Barrb, Stair, Ralphm, Hanna, Miched. "Quantitative Analysis for Management" 9th ed./ Pearson Prentic Hall, 2006.
12- Stephen p. Fitz Gerald," Decision Making" 2002.
13- www.alqashi.com
14- blog.Post jordan.com
15- Library. Iugaza.edu.p5.